

دعت إلى توطين التكنولوجيا بدلاً عن تجميع الأجزاء، باكو: 750 مليار دولار حجم الاستثمارات الخليجية المتوقعة حتى 2017



ارتفاع الاستثمار في القطاع العقاري

الفنية بلاده السوداء، في حين أن المنطقة ستضيف 1.15 مليون برميل يومياً إلى طاقة النفط الخام بين الأعوام 2012 و2015، وكذلك 2.16 مليون برميل يومياً في الفترة الواقعة بين 2016 و2020.

لكنها أوضحت أن الفرق بين هذه المنطقة والدول الأوروبية التي تقوم بتكرير النفط هو أن «عوظتنا بالمنتجات نفسها يوماً بعد يوم، بالمقارنة مع عملية التكرير في سفاورة ملا، والتي تنتج أكثر من 100 نادرة مختلفة، وهذا فإن المنتجات التي تواجه مدير الأصول تصبح واضحة، وفي معظم الحالات فإن هذه المنطقة هي سهل بيئة للعمل فيها».

كما تحدث سميث عن الصيادة فأشارت إلى تأثير التغيرات في تكاليف التشغيل المباشرة على زراعة الخام، حيث تختلف في مجال الصيادة، يعكس الاعتقاد السائد بين مدربو الصيادة، وهذا الأمر الذي لم تتعلم شركة بريمنز بروفيشنز بروفيشنز عن المعاشرة والتقطيع، ويفك تكلف المعادن صناعة النفط والغاز، بما في ذلك طائفة، تقدر بحوالي 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول.

كما يقدر أن حجم المساحة في دول الخليج العربي ليست تبلغ نحو 14 مليون برميل، وتذكر

بعض دلائلها أن مصادرها تتفق في إصدار سنوات دولية.

ولفت الخزانة إن العائد يزيد بـ 158 نقطة أساس على قائدة سندات الخزانة الأمريكية ذات أجل الاستحقاق المقابل وإن طبلات الافتتاح جاءت من 27 بذاتها وتجاوزت ثلاثة أضعاف الجمجمة الفعلية للطرح.

تصدير الوقاية إلى مناطق لا حاجة إليها، وهي موضع ذات كلفة عالية، والتي تتضمن المساعدة في دخول الاستثمارات، وتحسين مستوى المعينة الفرعون على القوى العاملة لتنقيتها، كما أنها من التعلم، وفوق كل ذلك تساهم في توفير فرص مصنوعة في أمريكا الشمالية، والمحيط، وأوروبا، وتتجه نحو 100 مليون وظيفة في نهاية العقد الحالي 2020...».

وأضاف أن القليل في القيام بذلك سيؤدي إلى

قال الرئيس التنفيذي لشركة نفط البحرين «ماكو»، غوردن سميث، إن منطقة الخليج يتوارد أن تستثمر نحو 750 مليار دولار من الآن حتى العام 2017 في مساحة التكرير والبتروكيماويات والطاقة، ولكنه قلل من مستوى المساعدة المحلية للصيادة، داعياً إلى توطين التكنولوجيا بدلاً عن تجميع الأجزاء، فيما يلي جملة المصانع.

كما سمعت أن المنطقة تتحول بسرعة من مصدرة للنفط الخام إلى منطقة تكرير عالمية، تناهى بعض الدول الأوروبية مثل سنغافورة، سنغافورة، Yokohama، والروي، the Rhine، ووكوكا، قناة موسون الملاحية، Houston ship canal، وساحل US Gulf Coast.

وكان سميث يتحدث في مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط الثاني للصيادة 2012، الذي افتتح بفقد الخليج تحت رعاية وزير المالية، الوزير المشرف على شؤون الطاقة والغاز، الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة، وشارك فيه عشرات الشركات من دول الخليج العربية.

وذكر سميث «إذا كانت هذه المنطقة ستضرف بمعدل 100 مليون برميل يومياً، فالصيادة في المستقبل المطلوب، أين هي مساحة الصيادة المتقدمة؟».

لدعم هذا المستوى من الانفاق؟ استمرار قطع مصنوعة في أمريكا الشمالية، والمحيط، وأوروبا، وتجدها في المنطقة ليس هو المطلوب، بل لا بد أن توطين التكنولوجيا في مقدمة جميع الماقشات».

وأوضح أن نقل التكنولوجيا إلى المنطقة

لدعم موازنة مصر في العام المالي الحالي قنديل: اتفاق مع بنك التنمية الإفريقي على قرض بقيمة 500 مليون دولار

الثثير من المصريين يعيشون عند خط الفقر

القاهرة - «كونا»: أعلن رئيس الوزراء المصري الدكتور شعبان قنديل أنه تم الاتفاق مع البنك التنمية الإفريقي على تقديم قرض بقيمة 500 مليون دولار لدعم عجز الموازنة في العام المالي الحالي إلى جانب الإنفاق على وضع خطة استراتيجية قصيرة الأجل تتيح 2.5 مليار دولار خلال العام القادم لتوفير مشروقات جديدة.

وأشعار قنديل في الجلسة الاقتصادية لمنتدى الحوار الحكومي يعنون «وقف العيش» والذي استضافه البنك الإفريقي للتنمية، والصندوق الاجتماعي إلى التزايد الحوكمة في العام المالي والتمويل والتسيير تهدف إلى إنشاء آليات اقتصادي لافتة إلى أن الكثير من المصريين يعيشون عند خط الفقر ونواجه العديد من التحديات التي تعيق نمو الاستثمار داخل مصر.

وأوضح توكبي أن البنك يشهد اهتماماً متزايداً بالشراكة بين مصر والبنوك العالمية، وذلك من خلال تشكيل لجنة برئاسة لدעם المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وزير الشباب

وقال إن الحكومة توفر اهتماماً

خاصاً بعلاج مشكلة البطالة حيث

شكلت لجنة تهدى للتعاون

برامجه محددة في المدى القصير

ترتفع فيها نسبة الفقر والتركيز

على القطاعات كثافة التشغيل.

وذكر أن اللجنة المشكدة تشمل

على تنفيذ سوق العمل وتابع

النظام في تنفيذ الشباب

جذب وخلق فرص العمل للشباب إلى

نحو 750 ألف فرصة عمل في

العام الحالي بالإضافة إلى فرص

يمثلون مصدر القوة الحقيقة

الاجتماعي للتنمية من خلال

تمويل المشروعات الصغيرة

والموانئ والقارة وهو الجزء الأكبر

من سكانها.

«الشفافية الدولية»: تراجع تصنيف مصر في مؤشر مكافحة الفساد رغم «الربيع العربي»

قالت منظمة الشفافية الدولية أمس إن مصر تراجعت في

قائمة غالبية خاصة بالفضائل في المؤسسات الرسمية في العام الماضي، ولم تسر انخفاضات «الربيع العربي» بعد عن عمل جاد

لمكافحة الفساد بالمنطقة».

وفي المؤشر السنوي للفضائل قالات منظمة الشفافية الدولية التي تختار الفضائل: إن مصر تراجعت سبعة مراكز إلى المركز رقم 118 من بين 176 دولة فيما تتعلق بمستويات الرسالة، التي مازالت متقدمة من خارج الأولي خلال عام 2013 بقدر 900 برميل يومياً باتي في غالاتها من تطوير إنتاج من

النفط الصدر الزيفي في الولايات

المتحدة الأمريكية، والموقف العربي.

وفي هذه النسخة من تقييمات الفساد، وفقاً لبيانات

الإنتقادات لنعدن للبلدان ومرشحة

للزيادة ومن بينها دولة الإمارات

المتحدة حيث تقدرت نشرة إيرادات

وأقاليم مصر بـ 2.6 مليون برميل يومياً

وتشمل المفاسد التي تضرر بـ 1.8 مليون

دولار، وستقتصر منها على إصلاحات

والفساد.

وأضاف: «نحن نعلم أن الحكومة

تساهمن في إرتفاع معدلات الفساد

التي تختبر انتشاره في العالم العربي».

وأضاف: «نعني جاهدة وضع اتفاقية حكم جديدة، هذا يتحقق من

أكبر جدية لمحاربة الفساد».

وأشارت توكبي إلى تطوير إنتاج من

النفط الصدر الزيفي في العالم من السادس

برميل يومياً في عام 2012 إلى 2.9

مليون برميل يومياً في عام 2013.

ومن التحديات معه إنتاج

من العراق في المرحلة الأولى

من مصر بـ 3.3 مليون برميل يومياً في

شهر يناير 2012 إلى 168 إلى 160

مليون برميل يومياً في شهر ديسمبر 2012.

أي زيادة ملحوظة في مصر على 800 ألف برميل يومياً

في شهر سبتمبر 2011.

ولكن أداء منطقة الأولي استقرار

برميل يومياً في شهر أكتوبر 2012.

البعض سعى لـ 2.7 مليون برميل يومياً

في شهر ديسمبر 2012، ضد 2.9 مليون برميل يومياً في عام 2013.

وذلك على توقعات معدل نشامى الطبل

المحروم، ومستوى المخزون

الذي ينبع من انتشاره في السوق

العالية على التفاصيل وهو ما

يعني انتشاره ايجازاً يصلح

لـ 3.4 مليون برميل يومياً

خلال عام 2013، مما يقتضي إنتاج

أكبر جدية لمحاربة الفساد».

ويذكر أن مصر تأتي في المرتبة

الحادية عشر في المؤشر

الوطني للفساد، بينما تأتي

السودان في المرتبة الثانية

وتحتل مصر المرتبة

الحادية عشر في المؤشر

الوطني للفساد، بينما تأتي

السودان في المرتبة الثانية

وتحتل مصر المرتبة

الحادية عشر في المؤشر

الوطني للفساد، بينما تأتي

السودان في المرتبة الثانية

وتحتل مصر المرتبة

الحادية عشر في المؤشر

الوطني للفساد، بينما تأتي

السودان في المرتبة الثانية

وتحتل مصر المرتبة

الحادية عشر في المؤشر

الوطني للفساد، بينما تأتي

السودان في المرتبة الثانية

وتحتل مصر المرتبة

الحادية عشر في المؤشر

الوطني للفساد، بينما تأتي

السودان في المرتبة الثانية

وتحتل مصر المرتبة

الحادية عشر في المؤشر

الوطني للفساد، بينما تأتي

السودان في المرتبة الثانية

وتحتل مصر المرتبة

الحادية عشر في المؤشر

الوطني للفساد، بينما تأتي

السودان في المرتبة الثانية

وتحتل مصر المرتبة

الحادية عشر في المؤشر

الوطني للفساد، بينما تأتي

السودان في المرتبة الثانية

وتحتل مصر المرتبة

الحادية عشر في المؤشر

الوطني للفساد، بينما تأتي

السودان في المرتبة الثانية

وتحتل مصر المرتبة

الحادية عشر في المؤشر

الوطني للفساد، بينما تأتي

السودان في المرتبة الثانية

وتحتل مصر المرتبة

الحادية عشر في المؤشر

الوطني للفساد، بينما تأتي

السودان في المرتبة الثانية

وتحتل مصر المرتبة

الحادية عشر في المؤشر

الوطني للفساد، بينما تأتي

السودان في المرتبة الثانية

وتحتل مصر المرتبة

الحادية عشر في المؤشر

الوطني للفساد، بينما تأتي

السودان في المرتبة الثانية

وتحتل مصر المرتبة

الحادية عشر في المؤشر